المحاضرة الرابعة: الكتلة النقدية:

أ. مفهومها:

تعرف الكتلة النقدية على أنها "مجموع الأموال الجاهزة النقدية وشبه النقدية التي تتم ادارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العامة".

ب. مكونات الكتلة النقدية:

1- الأموال الجاهزة النقدية: بالإمكان التمييز بين فئات من الأموال الجاهزة النقدية كما يلي:

- الأوراق النقدية قيد التداول الصادرة عن البنك المركزي؛
- نقود التجزئة (كسور النقود) قيد التداول؛
- الودائع تحت الطلب أو النقود الكتابية تتوزع طبقا للمؤسسات التي تتلقاها على النحو التالي: ودائع تحت الطلب لدى المصارف وباقي مؤسسات الإقراض؛ ودائع لدى الخزينة العامة؛ حسابات الافراد والمؤسسات (المشاريع) لدى البنك المركزي؛ باقي الودائع في حسابات الشيكات لدى صناديق الادخار.

2- الأموال شبه النقدية:

شبه النقد يتكون من مجموع الودائع لدى المصارف والخزينة، التي لا يمكن وضعها مباشرة قيد التداول بواسطة الشيكات أو الحوالات، وتشمل الأموال شبه النقدية الودائع التالية:

- **الودائع تحت الطلب على الدفتر:** من الممكن أن توضع هذه الودائع في العديد من الحسابات التي تختلف من بلد الى اخر تبعا لتطورات أدوات السياسة النقدية المتبعة.
- **الودائع لأجل:** هذه الودائع تشكل استثناء عن قاعدة الأموال الجاهزة النقدية ويمكن ان يعهد بها الى البنوك أو الى الخزينة لفترة محددة تكون عادة قصيرة نسبيا (ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة..) وهي ودائع ذات استحقاق ثابت. تتضمن هذه الودائع اشعارا (اخطارا) بالسحب[1].

[1] العلواني عديلة "الميسر في الاقتصاد النقدي" مرجع سبق ذكره، ص 52.

3- المجمعات النقدية:

المجمع هو "جمع عناصر تشكل الكل"، وأما المجمعات النقدية فهي عبارة عن مؤشرات إحصائية عن كمية النقود المتداولة، تغطي وسائل الدفع لأفراد المجتمع المدروس.

المجمعات النقدية M1، M2، M3 وحاليا M4 هي عبارة عن مؤشرات إحصائية تعبر عن جميع وسائل الدفع المتوفرة في فترة زمنية معينة لدى الأشخاص المقيمين، حيث أن هذه الوسائل يتم وضعها في مجمعات متجانسة ترتب حسب درجة السيولة (من الأكثر سيولة الى الأقل سيولة)، مع العلم أن مكونات كل مجمع تختلف من اقتصاد الى اخر حسب درجة تطور الجهاز المصرفي ودرجة الوعي لدى أفراد مجتمعه.

إن التمييز بين النقد والأصول غير النقدية لا يقوم على خط فاصل واحد بل يتعدد بتعدد التشكيلات التي تقترحها السلطات النقدية والتي يمكن أن تصل إلى أربع، يرمز إليها على التوالي بـ M1، M2، M3 و M4 تدخل كل واحدة من هذه التشكيلات كجزء في التشكيلة التي تليها، وتكون كثافة السيولة في أصول كل تشكيلة أقل مما هي عليه في التشكيلة السابقة كما هو مبين في **الشكل البياني رقم (2)**:

الشكل رقم (02): المجمعات النقدية M1، M2، M3، M4

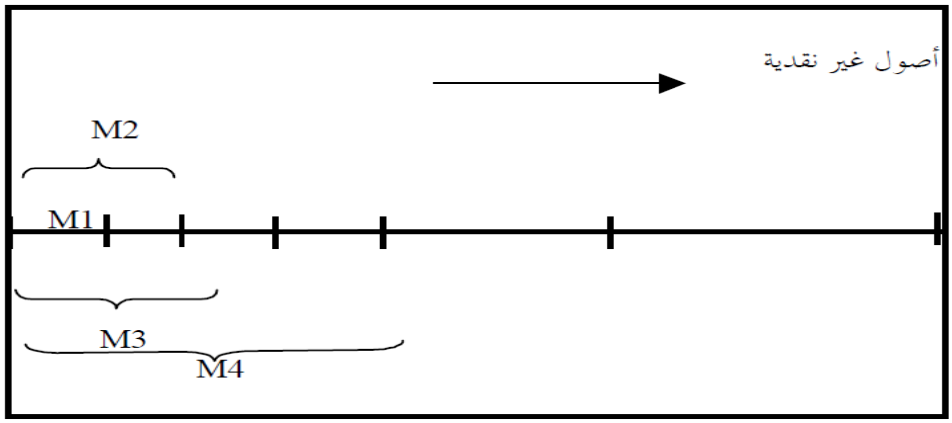

المصدر: موفق السيد حسن "التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية، مفهوم النقد والطلب عليه" مرجع سبق ذكره ص 23

أ. **المجمع M1**: أو الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق ويشمل وسائل الدفع المطلقة السيولة كالأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي توجد بيد الوكلاء غير الماليين، وكسور النقود والودائع تحت الطلب بالنقد

الوطني القابل للتحريك بواسطة الشيكات، والتي تدار بواسطة مؤسسات الإقراض والخزينة والعديد من الأجهزة الأخرى المحددة طبقا للقوانين والإجراءات النقدية المطبقة والتي تختلف من بلد لآخر، ومنه يتكون **المجمع M1 من النقود القانونية والنقود المصرفية**

ب. **المجمع M2**: الكتلة النقدية بالمعنى الواسع وتعرف بالسيولة المحلية الخاصة[2]، وتسمى أيضا الرصيد النقدي للدولة، وهو مصطلح يعبر عن مجموعة وسائل الدفع المتاحة **M1** وودائع لأجل (DT)، وهي أقل سيولة من **M1**.

$M_2 = M_1 + DT$

DT : هي ودائع لأجل وتعرف بأنها الأموال المودعة من طرف الزبون لدى البنك، ويمتنع عن طلبها قبل انقضاء أجل معين، ومقابل هذه المدة يدفع البنك عنها فوائد لصالح الزبون، وتمكنه هذه الودائع من منح قروض متوسطة الاجل. تسمى أيضا DT "أشباه النقود" وتشمل الودائع لأجل عدة أنواع أهمها:

- ودائع ذات أجل استحقاق محدد؛
- ودائع بإشعار: وجود فاصل زمني بين طلب السحب وعملية السحب نفسها؛
- ودائع مخصصة: يتم وضعها في البنك من أجل استعمالها في عملية ما؛
- ودائع قصيرة الأجل لدى الخزينة العمومية؛
- ودائع دفترية: حسابات دفترية أو ودائع ادخار وهي موجود لدى البنك يمكن سحبها عند الطلب دون استعمال شيك، وتدفع عنها فوائد لصاحبها ولا تستعمل للدفع مباشرة (بل السحب ثم الدفع).

ج- **المجمع M3**: ويشمل بالإضافة الى **M2** (**السيولة المحلية الخاصة**) كافة الأصول القابلة للتداول بالعملات الأجنبية، التوظيفات لأجل غير القابلة للتداول التي تقوم بإصدارها مؤسسات الإقراض والخزينة العامة وسائر المراكز الأخرى التي تحددها القوانين والأنظمة (الحسابات التقليدية لأجل، سندات الصندوق، سندات ادخار المصارف...) كذلك سندات السوق النقدي الصادرة عن مؤسسات الإقراض بحوزة الجمهور.

ح- **المجمع M4**: يتضمن بالإضافة الى **M3** أوراق الخزينة بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين.

[2] بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2006، 49.

هذه المجمعات تسمح للسلطات العامة بتثبيت التطور النقدي السنوي ضمن حدود متوافقة مع التوقعات الرسمية لتطور الناتج القومي الإجمالي، وذلك من أجل تدارك المخاطر التضخمية، وكذا عدم التوازن الحاد في المبادلات الخارجية، على أن يسمح ذلك باستمرار النمو الداخلي.

والنتيجة أن المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي والنقود المساعدة (ورقية ومعدنية) التي يمكن أن تصدرها الخزينة العامة أو البنك المركزي، بالإضافة الى النقود الكتابية (المصرفية) أو نقود الودائع والتي تحدثها البنوك التجارية، وهي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة [1]

يتم تحديد المعروض النقدي (كمية النقود) من طرف السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي)، معدل النمو ومستوى الرفاهية الاقتصادية. وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات، أهمها تغيير معدل الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة...

2.3 مقابلات الكتلة النقدية

تتوزع هذه المقابلات وفق ثلاث (03) مستويات وهي[3]:

- مقابلات تتعلق بعمل البنك المركزي (أصول خارجية كالذهب والعملة الصعبة وحقوق السحب الخاصة، وقروض على الدولة (الخزينة العمومية)، وقروض على الاقتصاد.
- مقابلات تتعلق بعمل البنوك التجارية (احتياطات، أصول خارجية، قروض للدولة، قروض للاقتصاد..)
- مقابلات تتعلق بعمل هيئات أو مؤسسات أخرى (غير بنكية).

اذن مقابلات الكتلة النقدية هي تلك العناصر التي تجرى عليها عمليتا خلق النقد وتدميره، وهي أربعة عناصر تمثل متغيرات أرصدة (مخزون) في آخر السنة

[3] عبد القادر خليل "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية" مرجع سبق ذكره، ص132.

1- **الذهب:** يستعمل كغطاء للإصدار بأنواعه، وتخلت عنه كثير من الدول لصالح استخدام حقوق السحب الخاصة.، ويستخدم أيضا كوسيط لتحديد سعر الصرف الدولي، كما له دور مزدوج (غطاء للإصدار ودفع دولي، الا أن هذا الدور تضاءل بعد الخروج عن اتفاقية "بروتن وودز"

2- **العملات الأجنبية:** يسجل رصيدها لدى البنك المركزي فقط لحساب المقابلات، تتميز بما يلي:

- **العملات الأجنبية تلعب دورا مزدوجا؛**
- **مصدرها صافي الميزان التجاري؛**
- **مصدرها أيضا صافي رؤوس الأموال الأجنبية والقروض؛**
- **مصدرها كذلك صافي عوائد الملكية وعوامل الإنتاج من والى الخارج، بالإضافة الى تحويلات الافراد من والى الخارج، والهبات والاعانات.**

3- القروض المقدمة للاقتصاد: يعتبر العنصر الأكثر تأثيرا على تغيرات حجم الكتلة النقدية، بحيث تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض على أساس الودائع المقدمة لديها، المتمثلة في حسابات جارية. وهذا يؤدي الى زيادة وسائل الدفع المتاحة، أما سبب تقديم القروض فهو عدم كفاية وسائل الدفع المتاحة لدى الجمهور. ويمكن أن تكون القروض مباشرة بفتح حساب دائن، أو غير مباشر بخصم الأوراق التجارية.

تؤدي القروض الممنوحة الى زيادة الكتلة النقدية بحجم هذه القروض، وعندما يقوم المتعاملون بتسديد ديونهم تتقلص ديونهم بمعنى أن عملية الإقراض تؤدي الى زيادة حجم الكتلة النقدية، وعملية التسديد تؤدي الى تقلصها.

4- **القروض المقدمة للخزينة العمومية:** تقوم الخزينة العمومية بتسيير مالية الدولة؛ بتحصيل إيرادات الموازنة العمومية وتسديد النفقات الواردة ضمن هذه الموازنة. لكن في بعض الأحيان يكون لديها عجز في تغطية النفقات بالإيرادات المحققة، بسبب تنوع النفقات (التسيير، التجهيز)، لهذا تلجأ الى طلب تمويل خارجي (الاقتراض لتمويل العجز)، وتشمل القروض المقدمة للخزينة العمومية الأنواع التالية:

- قروض من البنك المركزي (تسبيقات)؛
- قروض من البنوك والمؤسسات المالية (عن طريق السندات)؛

- قروض من الجمهور على شكل سندات يتم الاكتتاب بها[4].

الشكل رقم (03): أثر التمويل على الكتلة النقدية

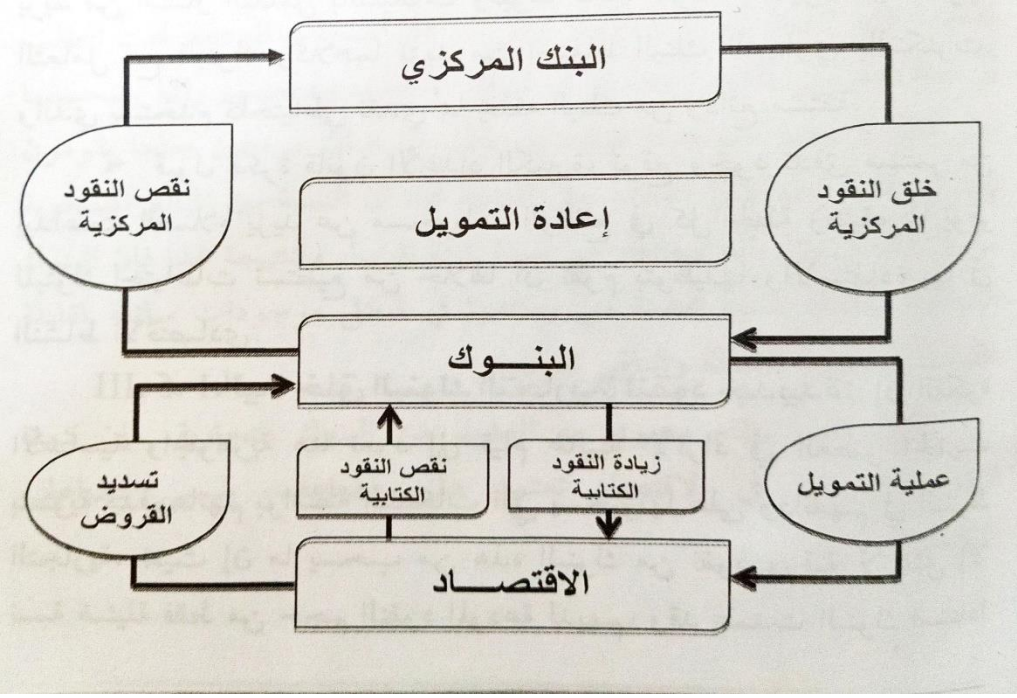

المصدر: العلواني عديلة "الميسر في الاقتصاد النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[4] عبد القادر خليل "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية" مرجع سبق ذكره، ص 134.